النفط عن الدول المعادية ان هذا الاجراء عندما طبق عام ١٩٦٧ حصل في تطبيقه كثير من التلاعب نظرا لان الشركات الاجنبية هي التي تتولى عمليات الانتاج والتصدير ولا بد أن تتلاعب لصالح بلدانها . وكل ذلك يؤكد ان سلاح النفط لا يمكن أن يكون سلاحا فعالا في أيدينا طالما اننا لا نملك السيطرة على عمليات الانتاج والتصدير بل تسيطر عليها شركات نفطية معادية ، وان من العبث الكلام عن استخدام سلاح النفط قبل أن نحقق السيطرة على استثمار نفطنا بحيث يمكننا استخدامه بما يحقق مصالح أمتنا .

وهكذا يتضح لنا أن الحاق الضرر الحقيقي بالمصالح النفطية لامريكا والغرب في بلادنا يقتضي حرمانها أساسا من هذه المصالح وتجريدها من امتيازاتهـا ، كما ان الطريقة الفعالة التي تمكننا من استخدام سلاح النفط ، بمختلف صور وأشكال الاستخدام التي تبدو لنا مناسبة ومجدية، تقتضي نزع سيطرة الشركات النفطية الاجنبية وتأمين السيطرة والرقابة الحقيقية لنا على استثمار نفطنا .

قد يقال في الرد على هذا الرأي : ان حرمان الشركات النفطية الامريكية والغربية مـن امتيازاتها سيحرمنا من وسيلة الضغط المستمدة من النفط طالما ان المصالح النفطية الغربية يكون قد قضي عليها فلا تعود البلدان التي تنتمي اليها تلك الشركات تخشى على هذه المصالح ولا تعود لها أية مصلحة أو مبرر في تخفيف عدائها نحونا وأخذ مصالحنا بعين الاعتبار ولو ضمن أضيق الحدود وتنطلق ضدنا في عداء من غير حدود .

وجوابنا على ذلك انه فيما يتعلق بعداء الغرب لنا ولقضايانا فان هذا العداء قائم ومنصب علينا بشكل متواصل منذ نشوء القضية الفلسطينية، وأية دفعة جديدة من العداء لن تغير من الوضع شيئا . أما القول بأننا ، بتجريد الشركات الغربية النفطية من مصالحهـا ، نكون قد حرمنا أنفسنا من سلاح النفط وما يعنيه من أداة ضغط على الغرب ، فليس ذلك بصحيح . اننا بتحقيق سيطرتنا على نفطنا نكون قد بدأنا السير على الطريق الصحيح لاستخدام سلاح النفط وهيأنا الظروف المواتية لهذا الاستخـدام . فعندما تتحقق لنـا السيطرة على استثمار نفطنا والتصرف فيه نستطيع أن نمارس الاستخدام الواسع المتعدد الجوانب لسلاح النفط بكل حرية ودون أية قيود . فنستطيع عن طريق صادراته التي لا غنى للعالم عنها ان نقيم العلاقات المباشرة مـع مختلف دول العالم المستوردة والمستهلكة لنفطنا على أساس المصالح المشتركة المتبادلة وما يتبع هذه العلاقات من نشوء الصداقة وحسن التفاهم . كما نستطيع اذا أردنا ان نحجب نفطنا عمن نشاء ، اذا قررنا أن ذلك يخدم مصالحنا أو ان نرفع أسعار هذا النفط أو نقلل من انتاجه أو نتخذ ، بكل حرية وطبقا لما تمليه علينا مصالحنا ومقتضيات سيادتنا ، أي اجراء آخر يبدو لنا مناسبا . وبذلك نكون عن طريق تحقيق سيطرتنا على نفطنا قد هيأنا لانفسنا الاداة لممارسة أقصى درجات الضغط الفعال .

ثم ان الغرب في حاجة ماسة لنفطنا من أجل تلبية احتياجات استهلاكه ، كما سبق أن بينا ، ولن يكون له غنى عن هذا النفط . ولذا فان من المؤكد اننا لو جردنا الشركات النفطية من امتيازاتها فان الغرب سيعود الينا ، بعد فترة من رد الفعل الفوري العنيف ، ليقيم علاقات جديدة معنا على أساس المصالح المشتركة لتأمين وصول امـدادات النفط التي هو بأمس الحاجة اليها بموجب ترتيبات مقبولة . بل اننا لا نستبعد قيام الغرب ، بعد تجريد شركاته النفطية من امتيازاتها ، بالمراجعة التدريجية لمواقفه من اسرائيل على أساس تناقص أهميتها بانقضاء أحد الادوار الاساسية المرسومة لها وهو دورها في حماية الشركات النفطية الغربية طالما ان هذه المصالح قد انتهت ، وان يكيف مواقفه على ضوء هذا الواقع الجديد فيتجه الى اقامة الترتيبات الجديدة اللازمة مع العالم العربي لتأمين وصول امدادات نفطنا اليه .